بسم الله الرحمن الرحيم	*In the Name of Allah Most Gracious Most Merciful*
باسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي	**In Name of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Ruler of Dubai**
بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الخميس ٢٠-٦-٢٠١٩ بمقر محاكم دبي - قاعة رؤساء المحاكم الابتدائية.	In the session held in Dubai Courts building, Chief Justice Meeting room, on Thursday 20th June 2019.
برئاسة السيد المستشار القاضي / فتيحة محمود قرة - رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي بالإنابة،	Presided by Counselor Justice/ Fatihah Mahmood Qora, Acting Chairman of the Judicial Tribunal for Dubai Courts and Dubai International Financial Center Courts;
وعضوية المستشار / زكي بن عزمي - رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي،	and membered by Counselor/ Zaki Bin Azmi, Chief Justice of Dubai International Financial Center Courts;
وعضوية المستشار /خليفة راشد بن ديماس - أمين عام المجلس القضائي،	Counselor/ Khalifa Rashid bin Dimas, The Secretary-general of the Judicial Council;
وعضوية المستشار / عيسى محمد شريف - رئيس محكمة الاستئناف،	Counselor/ Essa Mohammad Sharif, Chief Justice, of the Appeal Court;
وعضوية المستشار / عمر جمعة المهيري – نائب رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي،	Counselor/ Omar Juma Al Muhairi, Deputy Chief Justice of Dubai International Financial Center Courts;
وعضوية المستشار / جاسم محمد باقـــــــر - رئيس المحاكم الابتدائية - عضو الهيئة،	Counselor/ Jasim Mohammad Baqer,
المستشار / سير ريتشارد فيلد - قاضي المحكمة الابتدائية بمركز دبي المالي العالمي - عضو الهيئة.	
وبحضور السيد/عبدالرحيم مبارك البلوشي – مقرر الهيئة	
الطعن رقم ١ لسنة ٢٠١٩ (هيئة قضائية)	
الطاعنة : شركة عمان للتأمين ش.م.ع.	

Chief Justice of the First Instance Courts,

Counselor/ Sir Richard Field, Judge of the First Instance Court, DIFC - Tribunal Member.

And in the presence of Mr. Abdul Rahim Mubarak Al Bolooshi, Rapporteur of the JT.

Cassation No. 1/2019 (JT)

Appellant: Oman Insurance Company PSC

Respondent: Globe Med Gulf Healthcare Solutions LLC

Judgment:

1. Having reviewed the documents included in the court file, and after deliberation, it is determined that the application has satisfied the necessary requirements and hence has been accepted for adjudication.

2. The relevant facts in brief are as follows: On 3/2/2019 the appellant lodged this application requesting from the Judicial Tribunal (JT) to decide that Dubai Courts have the jurisdiction to hear the dispute between the appellant and the respondent under Case No. 11/2019 Civil Plenary filed by the appellant before the

المطعون ضدها : غلوبميد جلف هيلث كير سوليوشنز ذ.م.م.

الحكم

١. بعد الاطلاع على الاوراق وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

٢. وحيث ان الوقائع تتحصل - بإيجاز - في ان الطاعنة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٣ تقدمت بطلب الى الهيئة القضائية طالبة تحديد محاكم دبي بالنظر و الفصل في النزاع القائم بينها وبين والمطعون ضدها، في القضية رقم ٢٠١٩/١١ مدني كلي والمرفوعة أمام محكمة دبي الابتدائية ، والقضية رقم CFI-051-2017 المرفوعة من قبل المطعون ضدها أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي، وبياناً لذلك قالت الطاعنة انها شركة تامين مؤسسة في الدولة وتمارس اعمال التامين وتقديم خدمات تأمينه مختلفة بما فيها التامين الصحي، و انه بتاريخ ١٣-١-٢٠١٥ أبرمت الطاعنة اتفاقية إدارة خدمات التأمين الأولية ("الاتفاقية") مع المطعون ضدها، على ان تقوم الاخيرة بتقديم خدمات ادارة المطالبات التأمينية في امارتي دبي وأبوظبي.

٣. حيث انه و بتاريخ ١٥-٦-٢٠١٥ قامت الطاعنة بإعلام المطعون ضدها بأن الاتفاقية سالفة البيان لاغية باعتبار ان الشركة المطعون ضدها تفتقد للأهلية القانونية للتعاقد لمخالفتها احكام قانون الشركات التجارية الاماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته، ولا تحوز التراخيص اللازمة لتقديم خدمات ادارة المطالبات التأمينية بإمارتي دبي وابوظبي. الامر الذي تكون معه الاتفاقية باطلة و لاغية ولا يعتد بها.

٤. وحيث انه بتاريخ ١٦-١١-٢٠١٧ ، - سابق على تقديم هذا الطعن - أقامت المطعون ضدها

Dubai Court of First Instance, and Case No. CFI-051-2017 filed by the respondent before the DIFC Court. Wherein both cases are still pending before the respective courts. The appellant contended that the DIFC Courts were not the competent to hear this case because the respondent lacks the requisite juristic personality.

الدعوى رقم **CFI-051-2017** أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي، ضد الطاعنة طالبة الحكم لها بالتعويض عن الاضرار التي اصابتها من جراء عدم تنفيذ الاتفاقية سالفة البيان. من ناحية أخرى وبتاريخ ٣-١- ٢٠١٩ ، اقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢٠١٩/١١ مدني كلي ضد المطعون ضدها في محاكم دبي الابتدائية طالبة الحكم لها ببطلان الاتفاقية المبرمة بينهما بسبب انعدام الاهلية القانونية وعدم امتلاكها التراخيص المطلوبة، مخالفة بذلك نص المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضمان الصحي في امارة ابوظبي، والمادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بشأن الضمان الصحي في امارة دبي.

3. The dispute arose after the appellant notified the respondent on 15 /6/ 2015, alleging the Preliminary Insurance Services Management Agreement ("the "**Agreement**") concluded between itself and the later was null and void because the respondent was not in custody of the necessary licenses to render insurance claims' management services in the Emirates of Dubai and Abu Dhabi. Furthermore, it is alleged the respondent incorporation as a company/juristic person is invalid on application of provisions of UAE Commercial Companies Law No.2 of 2015 (the "**Companies Law**"). Implying the respondent lacked the necessary legal capacity to contract, i.e. lawfully enter into the Agreement.

٥. وقررت الطاعنة في ختام مذكرتها، أن موضوع كلتا الدعوتين مرتبط وذات صلة ببعضهما البعض ، فقد أصرت كل من محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي على اختصاصها القضائي وذلك بعدم التخلي عن القضايا المرفوعة أمامهما. كما تؤكد أنه تم إبرام الاتفاقية وتنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبالتالي تكون محاكم دبي هي صاحبة الاختصاص الحصري. كما انها بتاريخ ٢١-٥-٢٠١٩ قدمت مذكرة وحافظة مستندات كررت ما سلف بيانه.

4. On 16 November 2017, the respondent filed a Claim No. CFI-051-2017 against the appellant in the DIFC Courts claiming compensation for breach of Agreement. On the other hand, on 3 January 2019, the appellant commenced a Claim

٦. وقد اعلنت المطعون ضدها قانوناً وقدمت مذكرة بدفاعها في الميعاد وطلبت في ختامها رفض الطعن والقضاء باختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي بنظر النزاع، تأسيسا على ان الاتفاقية المبرمة بن الطاعنة والمطعون ضدها تنص في مادتها ١٨ فقرة ٣ على الاختصاص الحصري لمحاكم مركز دبي المالي العالمي لفض اي نزاع قد ينشان بينهما.

٧. وحيث انه عن الطعن فانه في غير محله ذلك أن القضيتين ما زالتا منظورتان أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي ومحكمة دبي. لم يصدر أي حكم من قبل أي محكمة حتى الآن. ولا يوجد دليل في الاوراق على تمسك كلا المحكمتين باختصاصهما. لهذا السبب ، لا يمكن القول إن كلا المحكمتين "أصرتا" على اختصاص كل منهما.

No.11/2019 against the respondent in the Dubai Courts of First Instance seeking a declaration of the Agreements nullity due to the respondent's lack of juristic personality and failure to have the required licenses. The appellants allegations are found in breaches of Article 14 of the Executive Regulations of Law No.23 of 2005 on the Health Insurance in the Emirate of Abu Dhabi; and Article 6 of the Law No.11 of 2013 on Health Insurance in the Emirate of Dubai.

٨. وحيث انه عن تنازع الاختصاص بين محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي. فانة الثابت من الاتفاقية المبرمة بين الطاعنة و المطعون ضدها وتحديدا المادة ١٨,٣، وافقت الطاعنة صراحة على اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي في. وبالتالي تكون ملزمة بهذا الاتفاق، ولم تنكره الطاعنة. علاوة على ذلك نص المادة ٥,٢ أ من قانون السلطة القضائية في مركز دبي المالي العالمي رقم ١٢ لعام ٢٠٠٤ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١١ ("قانون السلطة القضائية") تسمح للأطراف المتعاقدة بالاتفاق صراحة على حل أي نزاع ينشأ بينها من قبل محاكم مركز دبي المالي العالمي ، حتى لو لم يكن لديهم رابط آخر أو فيما يتعلق بمركز دبي المالي العالمي. وهذا يتسق مع أحكام المادة ٣١ (٥) من قانون الإجراءات المدنية لدولة الامارات العربية التي سمحت للطاعنة والمطعوم ضدها الاتفاق على اختصاص محكمة معينة في الإمارات ، بما في ذلك محاكم مركز دبي المالي العالمي ، وفي هذه الحالة يكون الاختصاص لهذه المحكمة، بما في ذلك الاختصاص الحصري لمحكمة مركز دبي المالي العالمي.

5. The appellant asserts that whereas the subject of both cases is correlated and relevant to each other, both the DIFC Courts and Dubai Courts have insisted on their judicial jurisdiction under each of the cases filed before them. It further asserts that the Agreement was concluded and to be executed in the State, the UAE, thus the local courts of the State, the Dubai Courts shall have exclusive jurisdiction. Also, on 21-5-2019 the appellant submitted other submission repeating the same argument.

٩. و لا ينال من ذلك ما اوردته الطاعنة منأن الاختصاص الحصري لمحاكم دبي وفقاً للمادتين ٢١ و ٢٤ من قانون الإجراءات المدنية رقم ١١ لعام ١٩٩٢ وتعديلاته ("قانون الإجراءات"). اذ ان الطاعنة اغفلت تجدر الإشارة إلى أن المستأنف أخفق نص المادتين ٣١ (٣) و ٣١ (٥) من قانون الإجراءات ، والذي يعد جزءًا لا يتجزأ من تحديد الاختصاص القضائي لمحاكم دبي. وان ما تسعى له الطاعنة من تفسير لأحكام قانون الإجراءات المدنية في تحديد اختصاص محاكم دبي محاولة منها إلى خلق تنازع في الاختصاص.

١٠.وجدير بالذكر ان الطاعنة لم تدفع بعدم اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي وفقاً للمادة ١٢ فقرة ٤ من قانون اجراءات التقاضي الخاص بمحاكم المركز، وخلال الفترة المسموح بها.

6. The Respondent lodged its Defense requesting the JT to dismiss the Cassation because there is no conflict of Jurisdiction as there is the Agreement

١١.تبعاً لذلك و الى حد ما ، هناك نزاع بشان

properly conferred jurisdiction on the DIFC Courts to determine any dispute as contemplated by Article 18.3 of the Services Management Agreement.	**الاختصاص الامر الذي يعطي الهيئة القضائية الاختصاص للفصل فيه، الا ان الهيئة تعتبر ان هذا النزاع مصطنع وتم انشاؤه من قبل الطاعنة فقط لغرض تجنب او على الاقل تأخير الفصل في دعوى التعويض امام محاكم المركز المالي. اذ ان الدعوى منظورة امام محاكم المركز منذ سنتين ولم تدفع الطاعنة بعدم الاختصاص، الامر الذي يكون معه القضاء بان محاكم مركز دبي المالي العالمي هي المختصة.**
7. It's worth re-iterating that both cases are still pending before the DIFC Court and Dubai Courts. No judgment has been handed down by either court to date. The implication of this is the apparent lack of existence of a conflict of jurisdiction between the two courts. For this reason, it cannot be said that both courts have "insisted" on their respective jurisdiction.	**ولهذا ولما تقدم من اسباب يتعين رفض الكعن والقضاء باختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي.** **حكمت الهيئة القضائية :** **١- برفض الطعن.** **٢- تختص محاكم مركز دبي المالي بنظر هذه الدعوى**
8. As regard the conflict of jurisdiction between DIFC Courts and Dubai Courts. The appellant expressly conceded to the jurisdiction of the DIFC Courts in Article 18.3 of the Agreement. Consequently, it will be bound by this concession. The appellant cannot withdraw, waive, or vary its concession after the fact. Moreover, Article 5.2A of Dubai Law No.12 of 2004 as amended (the "Judicial Authority Law") allows contracting parties to expressly agree to have any dispute arising between them resolved by the DIFC Courts, even if they have no other link or relation to the DIFC. This is	**٣- تكف محاكم دبي عن نظر هذه الدعوى.** **٤- تلزم الطاعنة بالمصروفات ومبلغ الفي درهم اتعاب المحاماة.** **ملاحظة:** - (الهيئة المبينة بصدر هذا الحكم هي التي سمعت المرافعة وتداولت الدعوى ووقعت على مسودة الحكم اما الهيئة التي نطقت بالحكم فهي برئاسة المستشار القاضي / فتيحة محمود قرة وعضوية القضاة **المستشار / زكي بن عزمي** والمستشار / خليفة بن ديماس والمستشار / عيسى محمد شريف والمستشار / عمر جمعة المهيري والمستشار / جاسم محمد باقر.

consistent with Article 31(5) of the UAE Procedure Code which permitted the appellant and respondent to lawfully consent to the jurisdiction of a specific court in the Emirates, including the DIFC Courts, the appellant intended to contract with the respondent, and as a result bound itself to the terms and conditions of the Agreement – including the exclusive jurisdiction of the DIFC Court. 9. The appellant inaccurately asserts the exclusive jurisdiction of the Dubai Courts by citing Articles 21 and 24 of the Civil Procedure Code No.11 of 1992 and its amendments (the "Procedure Code"). It must be noted that the appellant critically failed to refer to Articles 31 (3) and 31(5) of the Procedure Code, which is integral in establishing the jurisdiction of the Dubai Courts. The appellant's attempt at inventively interpreting the provisions of the Procedure Code in establishing jurisdiction of the Dubai Courts amounts to no more than procedural tactics that only seek to create a conflict of jurisdiction. 10. It's worth mentioning that the appellant failed to properly challenge the jurisdiction of the DIFC Courts. This is granted by part 12 of the Rules of the DIFC Courts (the "RDC"), notably RDC 12.4. There were no impediments preventing the appellant from pursuing this recourse within the permitted period. However, conspicuously through its own	

election, it failed to leverage this recourse.

11. Accordingly, to a contrived extent there is a dispute of jurisdiction which gives the Tribunal jurisdiction. But the Tribunal regards it as an artificial dispute created by the appellant solely for the purpose of avoiding or at least delaying resolution of the merits of the claim. The long history of this matter and the clear wording of Article 18.3 of the Agreement demonstrates that, if there is any conflict of jurisdiction, the Tribunal should (and does) determine the DIFC Courts as the correct forum.

For this reason, and despite any other reason conferring jurisdiction on Dubai Courts, this case should be entertained exclusively by the DIFC Court. Hence the cassation should be dismissed.

For the above-mentioned reasons
The Judicial Tribunal decides:

1- **The cassation is dismissed.**

2- **DIFC Court is the competent court to entertain the case.**

3- **Dubai Court must cease from entertaining the case.**

4- **The appellant must pay the fees, and the deposit is forfeited.**

NB: - The JT set forth in this decision is the one who heard the argument and deliberated the case and signed the decision draft, but the JT that delivered the decision is headed by Counselor/ Fatihah Mahmood Qora, and membered by Counselor/ Zaki Bin Azmi, Counselor/ Khalifa bin Dimas, Counselor/ Essa Mohammed Sharif, Counselor/ Omar Juma Al Muhairi and Counselor/ Jasim Mohammed Baqer.)	